الصباح الاقتصادية
12
العدد 2646 - السنة التاسعة
الثلاثاء 21 ربيع الأول 1438 - الموافق 20 ديسمبر 2016
Tuesday 20 December 2016 - No.2646 - 9th Year

خلال الحلقة النقاشية التي نظمتها إدارة العلاقات العامة والإعلام في وزارة النفط

دندي: الدول العربية تنتج 0.5 في المئة من الكهرباء بالطاقات المتجددة

لقطة جماعية من الندوة

تماضر: ندوات الطاقة المتجددة تأتي في الوقت الذى تتنامى فيه الأهمية الاستراتيجية للطاقات الجديدة عالميا

الطاقة المتجددة تعتبر مكملة لمصادر الوقود الاحفوري وليست بديلة له

قال مدير الادارة الاقتصادية في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) عبدالفتاح دندي ان مصادر الطاقة باختلافها و بتنوعها تعد من مقومات الحياة الأساسية في دولنا العربية الأمر الذي يستدعي تضافر جهود كافة القطاعات والمؤسسات المعنية لاستمرارية تعظيم العائدات الناجمة عن هذه المصادر واستثمارها في المجالات المخصصة لها بما فيها توسيع دائرة الصناعات المختلفة محليا وعربيا واقليميا.

واوضح داندي خلال الحلقة النقاشية التي نظمتها ادارة العلاقات العامة والاعلام في وزارة النفط اليوم بعنوان (الاستثمار في الطاقة المتجددة - الشمسية - المياه - الرياح) ان قطاع الطاقة يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره عنصرا تقوم عليه أو ترتبط به القطاعات الاقتصادية الأخرى كما ان الثروة البترولية لها خصوصية والتي تتمثل في كونها ثروة ناضبة غير متجددة وتحتاج عمليات استكشافها واستخراجها إلى جهد كبير وتقنية متطورة في كثير من الأحيان وبالتالي تكاليف استثمارية ضخمة.

ولفت الى انه وخلال السنوات الأخيرة لوحظ ارتفاع الاستهلاك المحلي المستمر للطاقة وبمعدلات عالية في العديد من الدول العربية بالمقارنة مع الكثير من دول العالم مدفوعا بجملة من العوامل منها النمو السكاني والاقتصادي والتوسع في العديد من الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ومستويات الأسعار المحلية المنخفضة نسبيا للطاقة.

وقال ان ذلك أدى إلى تزايد استهلاك الطاقة في هذه الدول بحوالي الضعف منذ بداية القرن الحالي بالمقارنة مع معدل زيادة بحدود 40 في المئة للعالم أجمع ومن بين الدول العربية حققت بعض الدول المصدرة للنفط اعلى معدلات استهلاك للطاقة.

وبين انه بالارتفاع المستمر للاستهلاك المحلي لمصادر الطاقة بهذه المعدلات المرتفعة يهدد صادرات النفط والغاز للدول العربية وما قد يعني ذلك من انخفاض في عوائدها التصديرية وهو أمر لا يمكن استدامته على الأمد البعيد الامر الذي يدعو الى استغلال مصادر الطاقات المتجددة.

واشار الى ان هذه المصادر تعتبر مكملة لمصادر الوقود الاحفوري وليست بديلة له فالطلب العالمي على الطاقة آخذ في الارتفاع ودول العالم بحاجة الى جميع مصادر الطاقة للتلبية احتياجاتها المحلية.

وافاد بان أهم مصادر الطاقة الاحفورية في العالم (النفط والغاز الطبيعي) تتركز في الدول العربية بشكل عام حيث تعتبر المنطقة العربية من أهم مناطق الإمدادات العالمية من النفط والغاز الطبيعي فهي تملك أكثر من 4ر55 في المئة من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط ونحو 6ر27 في المئة من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي.

واضاف بان المنطقة العربية تنتج حوالى 4ر30 في المئة من الإنتاج العالمي من النفط وأكثر من 4ر16 في المئة من الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي المسوق و في المقابل تستهلك الدول العربية حوالي ثلث إجمالي انتاجها من الطاقة وبذلك فهي تملك فائضا كبيرا من الطاقة للتصدير.

واضاف كما تتمتع المنطقة العربية بإمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقات الرياح فهي تقع في منطقة جغرافية تمتاز بأعلى سطوع شمسي على الأرض وسرعات ريحية معتدلة إلى مرتفعة ولدى بعض الدول العربية موارد كبيرة أيضا من مصادر الطاقة المائية اضافة إلى كميات لا يستهان بها من مصادر الكتلة الحيوية وجميع هذه الدول مؤهلة لاستغلال هذه الموارد المتجددة إلا أن جميع هذه الموارد لم تستغل كما يجب حتى الآن.

وحول الطاقة الشمسية قال دندي ان منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط تتمتع بمستويات عالية من الإشعاع الشمسي وتتميز بانخفاض معدلات نواجد الغيوم ما يؤهلها لتكون في مصاف مقدمة مناطق العالم المؤهلة لإنتاج الطاقة الشمسية.

وتابع فمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط تعد من ضمن أكثر مناطق العالم تعرضا لأشعة الشمس حيث يتراوح فيها معدل الإشعاع الطبيعي المباشر بين (5ر5 - 7ر5) كيلووات ساعة لكل متر مربع يوميا وما بين (2000 - 2800) كيلووات ساعة لكل متر مربع سنويا مشيرا الى ان معدلات الإشعاع الشمسي الأفقي بكل الدول العربية قد تجاوزت معدل 1800 كيلووات ساعة لكل متر مربع سنويا وهي معدلات تؤهل الأنظمة الفولتوضوئية للعمل بكفاءة عالية في تلك الدول ما يؤكد أن جدوى الاستثمار في الطاقة الشمسية بالدول العربية أمر بديهي كون أن الحد الأدنى للجدوى الاقتصادية لمحطات الطاقة الشمسية المركزة يقدر بحوالي 2000 كيلووات ساعة لكل متر مربع سنويا «وذلك يعني ان تكاليف مشاريع توليد الكهرباء باستخدام محطات الطاقة الشمسية المركزة بتلك الدول تعتبر تنافسية على المدى المتوسط مع مصادر الطاقة التقليدية و الطاقات المتجددة الأخرى».

وبخصوص طاقة الرياح لفت دندي الى ان منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط تتمتع أيضا بموارد هامة من الرياح تؤهلها لتصبح أحد مصادر طاقة الرياح في العالم حيث تتجاوز سرعة الرياح في جميع أنحاء المنطقة 5 متر / ثانية.

واوضح ان أعلى المناطق من حيث سرعات الرياح في المنطقة العربية تتمثل في الساحل الغربي لسيناء بجمهورية مصر العربية المتاخم للبحر الأحمر من الإسماعيلية شمالا وحتى الطور جنوبا بالإضافة إلى الضفاف الغربية لسيناء على خليج العقبة وكذلك السواحل الشرقية من ليبيا على ضفاف البحر الأبيض المتوسط من مدينة بنغازي غربا إلى مدينة درنة شرقا حيث تتجاوز سرعات الرياح بهذه المناطق 9 امتار / ثانية.

وافاد بانها بذلك تقع ضمن أعلى مناطق العالم من حيث سرعات الرياح وتعتبر مناسبة جدا لمشاريع استغلال طاقات الرياح كما تعتبر المناطق الممتدة من وسط إلى السواحل الشرقية للمملكة العربية السعودية على ضفاف البحر الأحمر وكذلك سلسلة جبال أطلس من غرب الجزائر وامتداداتها بمنطقة الجبل الغربي بليبيا وشمال تونس أيضا من المناطق الجغرافية المهمة لمصادر طاقة الرياح بالدول العربية حيث تتراوح سرعات الرياح بهذه المناطق ما بين 7- 9 امتار /ثانية مما يؤهلها ايضا بقوة ضمن المناطق المرشحة للعب دور حيوي في مشاريع استغلال طاقات الرياح بالمنطقة.

واوضح ان التقديرات تشير إلى أن عدد ساعات الحمل الكلي في السنة بكل من مصر وليبيا والسعودية والجزائر وسورية والعراق وتونس والكويت وقطر قد تجاوز سقف 1400 ساعة سنويا وهو الحد الأدنى للجدوى الاقتصادية للمشاريع الواعدة في توليد الكهرباء باستخدام طاقة الرياح مما يعني أن هذه المشاريع تعتبر تنافسية على المدى الطويل بهذه الدول مع مصادر الطاقة التقليدية و الطاقات المتجددة الأخرى أيضا.

واشار الى انه وبالرغم من هذه الإمكانيات الهائلة من الطاقة الشمسية وطاقات الرياح واهلية جميع الدول العربية لاستغلال هذه الموارد المتجددة إلا أن جميع هذه الموارد لم تستغل كما يجب حتى الآن حيث بلغ إجمالي الطاقة القصوى لصافي قدرات توليد الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة في تلك الدول نحو 4ر8 جيجا واط خلال عام 2014 مشكلا ما نسبته 0.5 في المئة من إجمالي الطاقات القصوى لصافي قدرات توليد الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة في العالم البالغة حوالي 7ر1828 جيجا واط خلال نفس العام.

واضاف بانه من الملاحظ ان السنوات الأخيرة قد شهدت زيادة الاهتمام في الدول العربية بأهمية التوجه نحو تنويع مصادر الطاقة إذ أثبتت الدراسات الصادرة في هذا الخصوص أن المنطقة تتمتع بمصادر وفيرة من الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

واوضح دندي ان مشاريع الاستثمار في الطاقات المتجددة بعدد من الدول العربية شهدت تطورا من مشاريع نموذجية صغيرة تهدف إلى فهم افضل للتكنولوجيات المتاحة إلى مشاريع استراتيجية تعمل في إطار الرؤية الشاملة لتلك الدول الهادفة إلى تطوير جميع مجالات قطاع الطاقة المتجددة والتقنيات المستدامة ومن بعض المشاريع القائمة او الجاري تنفيذها نذكر على سبيل المثال لا الحصر في الجزائر محطة شمسية حرارية بالتكامل مع الدورة المركبة بقدرة 150 ميجاواط يشارك فيها الحقل الشمسي بقدرة 25 ميجاواط.

واشار الى انه وفي مصر محطة شمسية حرارية بالتكامل مع الدورة المركبة بقدرة 140 ميجاواط يشارك فيها الحقل الشمسي بقدرة 20 ميجاواط وفي الكويت محطة الشقايا لإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام تقنية الطاقة الشمسية الحرارية بسعة 50 ميجاواط وفي ابوظبي محطة (شمس 1) بقدرة 100 ميجاواط لمركزات الطاقة الشمسية ومزرعة توليد طاقة الرياح بقدرة 30 ميجاواط ومحطة الخلايا الشمسية.

وبين انه وفي المغرب توجد مزرعة توليد طاقة الرياح بقدرة 30 ميجاوات ومحطة الخلايا الشمسية كما اعلنت بعض الدول العربية أهدافها المستقبلية لمساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة والتي تراوحت ما بين 3ر4 في المئة إلى 40 في المئة اما كنسبة من الطاقة الأولية أو كنسبة من الطاقة الكهربائية المنتجة.

وافاد دندي بان الموارد الهائلة لمصادر الطاقة المتجددة المتوفرة في الدول العربية وخاصة الطاقة الشمسية وطاقات الرياح تؤكد من جهة والتجارب الناجحة للعديد من دول العالم في استغلال مواردها من هذه الطاقات من جهة أخرى على إمكانية احداث تغير ملموس في الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

واشار الى انها يمكن ان توفر رافدا مهما للنفط والغاز في مزيج الطاقة المحلي من جانب ولتعظيم مصادر الدخل عن طريق تحرير المزيد من النفط والغاز للتصدير ودعم الإيرادات العامة بعوائد اضافية عن طريق تصدير الكهرباء المولدة من الطاقات المتجددة في مرحلة لاحقة للأسواق الإقليمية المجاورة.

وافاد دندي بان الفرص متاحة في الوقت الحاضر أمام الدول العربية لتعزيز موقعها المهم في ميزان الطاقة العالمي باستغلال مواردها من الطاقات المتجددة جنبا إلى جنب مع استغلالها للنفط والغاز مؤكدا انه من أهم هذه الدوافع انخفاض تكلفة الطاقة المتجددة بالتوازي مع زيادة انتشارها.

من جهتها قالت رئيسة لجنة الثقافة البترولية ومراقب العلاقات العامة ومراقب الاعلام البترولي بالإنابة في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح أن اقامة الندوات النفطية التي تنظمها الوزارة تعزز حرصها على نشر الثقافة البترولية وتثقيف الشباب والجيل الجديد مشيرة الى ان اهمية تلك الندوات تكمن في التعريف بمدى اهمية النفط كمصدر رئيسي للدخل بالإضافة الى التوعية بضرورة الاستخدام الأمثل للطاقات المتجددة ووضعها في الخطط المستقبلية الطموحة.

المنطقة العربية تنتج حوالى 30.4 في المئة من الإنتاج العالمي من النفط

واضافت الصباح في تصريحات للصحافيين عقب المحاضرة ان موضوع الطاقات المتجددة والبديلة يعتبر من ابرز الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل قيادات وزارة النفط والدولة مشيرة الى ان اهتمام صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظة الله بضرورة التركيز على استخدامات الطاقة المتجددة والبديلة في الكويت وتحديد نسبة 15 من استخداماتها بحلول 2030 ياتي داقعا لقيادات الدولة لبذل الجهد والتركيز لتحقيق الرغبة السامية لصاحب السمو امير البلاد.

ولفتت الى ان التركيز على الطاقات المتجددة والبديلة يؤكد حرص وزارة النفط على إبراز دور التجارب الناجحة في ذلك المجال وأهمها مشروع الشقايا التابع لمعهد الكويت للابحاث العلمية ومشروع سدرة 500 في شركة نفط الكويت لافتة الى الأهمية القصوى للطاقات المتجددة خصوصا في كلفة الاستهلاك في المشاريع النفطية والصناعية.

واضافت ان ندوات الطاقة المتجددة تاتي في الوقت الذى تتنامى الاهمية الاستراتيجية للطاقات الجديدة عالميا عقب الانخفاضات المتتالية لأسعار النفط وتوجهه العديد من المؤسسات الاكاديمية والعلمية الى قطاعات الطاقة النظيفة وكيفية تطويرها والعمل على استخدامها بالشكل الصحيح وتوظيف امكانات الدول والمؤسسات في كيفية الاستفادة المثلى لمثل تلك الطاقات.

وأكدت حرص وزارة النفط على تنظيم الندوات النفطية والجهود التي تبذلها الوزارة لنشر الثقافة النفطية لافتة الى ان هذه الندوات يقف خلفها بالدعم والتشجيع اللا محدود وكيل وزارة النفط بالوكالة الشيخ طلال ناصر العذبي الصباح.

مؤشرات البورصة ترتفع بفضل التركيز على الأسهم التشغيلية

شهدت تعاملات سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) أمس الاثنين تداولا وتركيزا من المتعاملين والحافظ المالية على اسهم تشغيلية ما انعكس على المؤشرات الرئيسية الثلاثة التي اغلقت في المنطقة الخضراء.

وتضمن مسار الاداء العام نشاط ملحوظ خلال ساعات جلسة التداول في البورصة على العديد من الأسهم لاسيما المنضوية تحت قطاعات المصارف والمواد الأساسية والمواد الاستهلاكية والنفط والغاز والقطاع الموازي.

وتركزت التعاملات حول عدد من اسهم الشركات القيادية والبنوك مثل سهمي البنك الوطني و(بنك) و(زين) إلى جانب بعض الشركات التي لا تتعدى مستوياتها السعرية الـ100 فلس مثل (عمار) و(كفيك) و(فكس) و(الرابطة) و(السلام) واستحوذت هذه الأسهم على قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا.

في المقابل طالت ضغوط البيع وعمليات جني الارباح شركات اخرى كان في مقدمتها (مراكز) و(المستقبل) و(التعمير) و(جيران ق) و(منتزهات).

الارتفاع جماعي للمؤشرات

يذكر ان جلسة أمس شهدت ايضا افصاح الشركة الوطنية للعقارات (أرنك) والمتعلق باعتماد آلية إطفاء الخسائر والقيم النهائية لتخفيض راس المال.

وتضمنت مجريات حركة الاداء العام خلال الجلسة نشاطا على 50 شركة شهدت ارتفاعا على عكس 43 شركة شهدت انخفاضات ضمن 137 شركات تمت المتاجرة بها.

واستحوذت مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 14ر2 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 7ر5 مليون دينار تمت عبر 401 صفقة نقدية ليقفل المؤشر عند مستوى 892ر9 نقطة.

واقفل المؤشر السعري للبورصة مرتفعا ب 6ر13 نقطة ليبلغ مستوى 5657ر13 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 14ر8 مليون دينار من خلال تداول 143ر4 مليون سهم تمت عبر 3274 صفقة نقدية.

فائض الكويت التجاري مع اليابان يتراجع للمرة الأولى خلال ثلاثة أشهر

اعلنت وزارة المالية اليابانية تراجع الفائض التجاري مع الكويت بنسبة 6ر6 في المئة بشهر نوفمبر الماضي على اساس سنوي ليصل الى 27ر7 مليار ين (236 مليون دولار) وهو اول انخفاض له منذ ثلاثة اشهر بسبب ضعف الصادرات.

وذكرت الوزارة في تقرير انه على الرغم من انخفاض الفائض التجاري والواردات الا ان الكويت حافظت على الفائض التجاري بين البلدين لمدة ثماني سنوات وعشرة اشهر على التوالي.

واضافت ان اجمالي حجم صادرات الكويت الى اليابان انخفض على اساس سنوي بنسبة 5ر17 في المئة ليصل الى 5ر43 مليار ين (370 مليون دولار) ما يشكل تراجعا للمرة الاولى منذ ثلاثة اشهر بينما شهدت واردات الكويت من اليابان انخفاضا بنسبة 5ر31 في المئة لتصل الى 8ر15 مليار ين (134 مليون دولار).

في المقابل اوضحت الوزارة ان الفائض التجاري لمنطقة الشرق الاوسط مع اليابان ارتفع في الشهر الماضي بنسبة 7ر2 في المئة ليصل الى 5ر374 مليار ين (3ر2 مليار دولار) في حين تراجعت الصادرات اليابانية للمنطقة بنسبة 11 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

وبينت ان النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال وغيرها من الموارد الطبيعية والتي تشكل نسبة 7ر95 في المئة من اجمالي صادرات المنطقة لليابان تراجعت بنسبة 10 في المئة.

واوضحت الوزارة ان اجمالي واردات الشرق الاوسط من اليابان تراجعت بنسبة 7ر27 في المئة نظرا لتراجع شحنات السيارات والصلب والمعدات الكهربائية.

وقالت ان اليابان التي تعد ثالث اكبر اقتصاد في العالم سجلت عجزا في الشهر الماضي على مستوى العالم بلغت قيمته 5ر152 مليار ين (3ر1 مليار دولار) وذلك للمرة الثالثة على التوالي بسبب اسعار الطاقة المنخفضة وقيمة الين.

وسجل اجمالي الصادرات تراجعا بنسبة 1ر0 في المئة على اساس سنوي نظرا لتباطؤ الشحنات مثل السيارات الى المملكة العربية السعودية والصلب الى ايطاليا.

كما تراجعت الواردات اليابانية عن العام السابق بنسبة 8ر8 في المئة مع تراجع قيمة النفط الخام بنسبة 4ر14 في المئة.

واشارت الوزارة في بيانها الى تراجع عجز اليابان التجاري مع الصين اكبر شريك تجاري لها بنسبة 3ر35 في المئة ليصل الى 2ر384 مليار ين (3ر3 مليار دولار).

وفي سياق متصل اوضحت الوزراة ان الين ارتفع في الشهر الماضي مقابل الدولار بنسبة 5ر13 في المئة عن العام الماضي ليبلغ متوسط الين الياباني 94ر104 للدولار الواحد.

«بيتك» يكرم موظفيه المتميزين في خدمة العملاء

جانب من التكريم

كرم بيت التمويل الكويتي «بيتك» موظفيه المتميزين بادائهم في خدمة العملاء» اعضاء النادي الذهبي» لعام 2016، تقديرا لأدائهم المتفوق في برنامج جودة الخدمة على مدار العام، وتشجيعا لهم للحفاظ على العلاقة المتطورة والراقية مع العملاء. ويعبر التكريم، الذي يحرص «بيتك» على ان يكون بشكل دوري ومنتظم، عن تقديره لما يحققه الموظفون من إنجازات، تظهر بوضوح في التغير الإيجابي في أسلوب التعامل، ومستوى الخدمة المقدمة،التي تضيف الى مكانة «بيتك» وحصته السوقية.

واكد نائب المدير العام للخدمات المصرفية للافراد في «بيتك» خالد السبيعي ان «بيتك» يواصل بهذا الحفل تعزيز ثقافته في التعامل مع موظفيه، التي تهتم بخلق بيئة مناسبة للإبداع والتحفيز على التميز والمبادرة، من اجل تحقيق جودة الخدمة التي اصبحت معيارا رئيسيا في سباق التنافس بين البنوك، إضافة إلى دورها في تطوير الأداء، حيث تلعب جودة الخدمة دورا مهما في استراتيجية «بيتك» المستقبلية وتضاف الى تنوع الخدمات والمنتجات كعنصر اساسي لتوسيع الحصة السوقية، وتاكيد الاهتمام بالعملاء ومواجهة المنافسة.

من جانبه قال المدير التنفيذي لجودة الخدمة والابداع حسام الخطيب ان التكريم يشمل مجموعة من الموظفين الذين تميزوا في ادائهم طوال العام2016، وقد تم اداجهم ضمن اعضاء النادي الذهبي ومكافاتهم، حيث استحقوا عن جدارة صفة التميز و نظرا لنجاحهم في حصد الدرجات النهائية في اختبارات ومقاييس جودة الخدمة على مدى 12 شهرا متواصلة، مما يجعلهم محل فخر وتقدير من الجميع وقدوة طيبة لزملائهم في الفروع ، متمنيا لهم استمرار النجاح والتوفيق لخدمة «بيتك» وعملائه بافضل وارقى المستويات الممكنة.

وتعتمد آلية اختيار الموظفين المتميزين على معايير عالمية وآليات عالية المهنية، تضمن قياس الأداء بطريقة تتسم بالشفافية وتكافؤ الفرص، لضمان استمرار التميز وتحفيز روح العطاء والإبداع لدى الموظف.